

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسمالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع:11

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

اشكالية قياس الحكم الراشد وتطبيقاته في الانظمة السياسية المختلفة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

بلخروبي شهيناز

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)..	فراحي محمد	رئيسا
الأستاذ(ة)	بوغازي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	عباسي عبد القادر	مناقشا.

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:**.2019/06./19**

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى جميع افراد عائلتي واخص بالذكر الوالدين الكريمين اللذين شجعاني على مواصلة دراستي، وكذا الى جميع اصدقاء الدراسة بقسم العلوم السياسية جامعة مستغانم.

شكر وتقدير

بإتمام هذا العمل المتواضع اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في اخراج هذا العمل واخص بالذكر الاستاذ: بوغازي عبد القادر المشرف على هذا البحث، والى كافة اساتذتي بقسم العلوم السياسية جامعة مستغانم.

مقدمة

مقدمة:

إن ما يلاحظ في أيامنا هذه أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودية من اي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجه الدول والحكومات وكذا المنظمات والجمعيات تزداد بدورها تعقيدا وتدهورا، لذا فإن الشركاء والمتعاملين بدأوا بالبحث الاستنباطي عن الكثير من الأفكار الجديدة والمدعمة بحركية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد مدى كبير وعبره إيجاد موارد متعددة كفيلة بضمان السير العادي للحكومات، وتبعا لذلك استقرار الدول ضمن حدودها الإقليمية التقليدية مع ضمان حد من المخاطرة السياسية والاستراتيجية تجاه العالم الخارجي من واقع العولمة والكوكبية التي أفرزت الكثير من الآثار ذات المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومنه أصبح موضوع الحكم الراشد وتطبيقاته المختلفة من احدث المفاهيم في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة، حيث أن الحكم الراشد عدا عاملا أساسا يساعد في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تكريس مبادئ الشفافية، الفعالة والمشاركة، وهو بذلك كفيل لضمان تحقيق الاستقرار السياسي،الاقتصادي والاجتماعي.

مقدمة:

أهمية الموضوع:

ومنه تأتي أهمية هذه المذكرة إذ أعطت الدول في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا من التنوع والتجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة ، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية، فالجمعية من هذا المنظور هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبإمكانها تحفيز حركية جديدة ، إضافة إلى الأفكار الجديدة والاستفادة من توليفة مثلى وكبيرة من الآراء والتجارب المكتسبة التي تثري المبادلات بشتى أشكالها وصورها ، وبالتالي إيجاد مرونة في المشاركة والتنشيط عبر نماذج فعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة.

ويكون من المربح بالنسبة للجمعيات ،وكذا الدولة في إطار المعرفة الجديدة للحكم الراشد تجديد متواتر ومتزامن وبدون توقف لتشكيلاتها عن طريق ضمان التكوين والتوجيه لأفراد المجتمع ، ويبقى متخذو القرارات المسيرة لكيان قوة الدولة بمثابة عنصر القطب الحيوي والديناميكي في الاستماع إلى انشغالات الرأي العام خدمة للديمقراطية والمشاركة.

الإشكالية:

إن الاشكالية المطروحة في مثل هذا الموضوع تدور حول مدى جاهزية الانظمة السياسية وخاصة في دول العالم الثالث من الاستفادة من المعايير والاليات النظرية لقياس الحكم الراشد؟ فهي محاكاة نظرية لفلسفة الحكم الراشد من اجل وضع اطر مناسبة للتطبيق على المستوى الواقعي، وما معوقات ذلك؟

اهداف العلمية والعملية:

في هذا الصدد يمكن القول أن اختيار الموضوع ينحو الى معالجة عنصرين مهمين يساهمان في بلورة قوة الدولة عن طريق الحكم الراشد ويتمثلان في:

1- **زرع ثقافة التحليل** :يقصد بذلك تلك المحاولات أو النظرات التي تبرز مميزات المحيط والمنظمات مثل روح الانفتاح التي تنشط وتزداد عبر طرح العديد من الأسئلة الاستنباطية المبنية على فرضيات علمية تجد لها أرضية التطبيق الميداني، و يلي ذلك تحليل دقيق للإجابات المحصل عليها مع إضافة طموح التعلم والتجند والالتزام التي بامكانها مستقبليا قبول كل ما من شأنه أن يرمز

لروح التغيير الذي هو أساس بناء قوة الدولة كما أشارت إلى ذلك w.k kellog foundation, 1998.

2- **اختيار وفرز المعطيات النوعية** :إن المعطيات النوعية تكون متوافقة بشكل أو بآخر عندما تكون الإجابات الممكنة عن سؤال مطروح متعددة بغية إقامة وإعداد قائمة من الخيارات المعرفية كفيلة بتبني الأقوى منها ليس على أساس القانون البيولوجي **البقاء للأصلح** ولكن على أساس أن هذه الإجابات تبرز أصالة تفكير مجتمع أي بلد وبعيدا عن الارتجالية والديماغوجية وحتى الشوفينية الضبابية، فإثارة استقراءات وملاحظات وأراء أو كلمات معطاة اعتياديا وفق إجابة عن أسئلة مفتوحة لما تكون هذه الأسئلة غير مستخرجة من اختيارات ووفق إجابات على أي مستوى من المستويات السلمية، فمن الأفضل ولأجل بناء قاعدة معلومات صلبة أن الأشخاص مطالبون بالإجابة تبعا لما يمكن تصوره في حدود معارفهم حتى وإن كانوا أميين، لهذا يجب أن يعطى الوقت اللازم لأجل تحليل المعطيات النوعية أكثر من الاهتمام بالمعطيات الكمية.

الفرضيات العلمية:

1- يستلزم تطبيق مبادئ الحكم الراشد تمكين النخبة والجماهير من الوعي السياسي اللازم لذلك.

2- هناك عوائق مؤسساتية وبنيوية تحول دون التطبيق الفعلي لمسألة الحكم الراشد في الانظمة السياسية.

3-لم تتمكن دول العالم الثالث لحد الساعة من التحول الفعلي لأنظمة السياسية معتمدة على المبادئ الفعلية للحكم الراشد.

المناهج المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تكاملية منهجية، تجمع مابين الاقترابات والمداخل المستعملة في حقل العلوم السياسية، كالمنهج المؤسي على اعتبار ان دراسة مسألأة الحكم الراشد تعتمد بصفة مكثفة على دراسة درجة فاعلية المؤسسات ومدى تماسكها ورصانتها، وكذا الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة وتتبع وتقييم الانظمة السياسية في العالم العربي ومدى تطبيقها تاريخيا لمفاهيم الحكم الراشد، الى جانب الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الحالة الواقعية لتطبيقات الحكم الراشد في الانظمة السياسية المختلفة.

مقدمة:

الادبيات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذه المذكرة على مجموعة متنوعة من المراجع، تجمه مابين الكتب والمجلات والتقارير الدولية التي جيئت في مجال الحكم الراشد، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسة حسن كريم، المعنونة بـ **الفساد السياسي والحكم الصالح في الوطن العربي**، والتي حاول من خلالها الكاتب التعرض للاطر النظرية للحكم الراشد واليات تطبيقها، باسقاطها على تجارب مختلفة في الوطن العربي، راصدا بذلك مكامن الخلل والعطب في التطبيق أوبالاحرى الوصول الى حكم راشد في هذه الدول.

كما تم الاعتماد على دراسة اخرى رأيناها مهمة خاصة في الجانب النظري، وهي دراسة زهير عبد الكريم الكايد، المعنونة بـ **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، والتي ساق فيها المؤلف كل ما يتعلق بالجوانب النظرية والتطبيقية الخاصة بهذا المفهوم ، والذي هو الحكم الراشد، اذ خلص الى ضرورة الاضطلاع بتطبيقه اذا ارادت الدول والانظمة تحقيق التطور والرقي.

ومن الدراسات الواقعية التي حاكت التجربة الجزائرية والتي تم الاعتماد في عليها في هذه المذكرة، دراسة الأخضر عزي، غالم جلطي، الموسومة بـ **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " إسقاط على التجربة الجزائرية** "، والتي حاولا من خلالها الكاتبان الوصول الى الاليات والميكانيزمات التي على الدولة الأخذ بها في سبيل تطوير الحكم وترشيده، وبالتالي الوصول الى دولة قوية قادرة على تسيير شؤونها العامة بفعالية وبجودة عالية.

بالاضافة الى الاعتماد على تقارير الدولية الصادرة في مجال تطوير الحكم وترشيده، وكذا برامج الامم المتحدة الانمائية التي جاءت في فترات مختلفة.

خطـة المذكرة

مقدمـة

الفصل الأول: نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية وعلاقته بالحكم الراشد.

المطلب الأول: في مفهوم التنمية وتطوراتها.

المطلب الثاني: في ماهية الحكـم الر اشـد.

المبحث الثاني: العناصر المتفاعلة فـي الحكـم الراشـد.

المطلب الأول: الإدارة الحكومية والقطاع الخـاص.

المطلب الثاني: المجتمع المدنـي.

الفصل الثـانـي: قيـاس الحكـم الراشـد وآليـات تطبيقـه فـي الأنظمـة السياسـية المختلفة، دراسة لواقع الانظمة في الوطن العربي.

المبحث الأول: مؤشرات ومعايير تطبيقية للحكم الراشد.

المطلب الأول: قياس الحكم الراشد من خلال المؤسسات الدولية.

المطلب الثاني: الابعاد التطبيقية للحكم الراشد.

المبحث الثاني: العلاقة الواقعية بين الديمقراطية و الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية: أي مجال لتطبيقها عربيا.

المطلب الأول: شدة الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحكم الراشد.

المطلب الثاني: واقع ومجالات تطبيق الحكم الراشد في الوطن العربي.

الخاتمة.

الفصل الأول: نشأة وتطور

مفهوم الحكم الراشد

الفصل الأول: نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية وعلاقته بالحكم الراشد.

المطلب الأول: في مفهوم التنمية وتطوراتها.

لا يمكن تعريف الحكم الراشد دون ربطه بعامل التنمية، لان هذا المفهوم تزامن مع تطوير مفاهيم التنمية بدءا من **النمو الاقتصادي** إلى التركيز على **التنمية البشرية** ثم **التنمية البشرية المستدامة** وصولا إلى **التنمية الإنسانية** التي شملت جميع مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، وذلك بالاستناد إلى منهج تكاملي يقوم على **العدالة** في التوزيع، ويعتمد **المشاركة**، ويتضمن **التخطيط** الطويل المدى لجميع القطاعات.[1]

ولتحقيق هذا عمدت بعض المؤسسات الدولية المالية إلى الدعوة إلى البحث في أسباب فشل سياسات التنمية في بعض الدول النامية التي تلقت مساعدات وقروض من

[1] حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح، " في ، **الفساد السياسي والحكم الصالح في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002) ص ص.20-22

طرف هذه الهيئات، فذهب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى البحث في أسباب هذا الفشل، حيث توصلا إلى أن سوء تسيير هاته الموارد هو أحد أهم الأسباب.[1]

ويجمع الكثير من المتتبعين بان عملية التنمية قد فشلت فشلا ذريعا في دول العالم الثالث باستثناء بعض الدول، بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها إلا أنها لم ترق إلى استحداث أداء اقتصادي ذو تنمية حقيقية، وكما سلف الذكر فان طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية. ولعل المشكلة التي تعاني منها دول العالم الثالث وهي محاولة الحكومات المحافظة على السلطة بأي أسلوب مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي

[1] Suchitra Punyaratabandhu, **COMMITMENT TO GOOD GOVERNANCE, DEVELOPMENTAND POVERTY REDUCTION: METHODOLOGICAL ISSUES IN THE EVALUATION OF PROGRESS AT NATIONAL AND LOCAL LEVELS** (Bangkok, Thailand: National Institute of Development = Administration, March 29, April 2, 2004) A Paper Prepared for the Sixth Session of the Committee on Development Policy.

أدى بها إلى إخفاقها في تسيير وإدارة مشاريع التنمية بنجاح، فكثير من دول العالم الثالث يضع برامج ولكنها تفشل في تطبيقها بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة.[1]

وبعد إجراء البنك الدولي دراسات على الدول النامية التي استفادت من البرامج والمشاريع التمويلية من اجل النهوض بالتنمية، ورغم وجود إصلاحات قانونية من اجل تسهيل عملية التنمية، إلا أنها اصطدمت بعدم الالتزام بها وبعدم تطبيقها على ارض الواقع، توصل إلى أن عدم إشراك المستفيدين والمتأثرين بهذه المشاريع، يؤدي إلى عدم تحقيقها لأهدافها البعيدة وعدم إدامتها واستمراريتها في المستقبل، لذا يرى البنك الدولي **World Bank** إن الحكم الراشد شرط أساسي وضروري لخلق وإدامة البيئة الداعمة للتنمية.[2]

إن تقارير التنمية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**UNDP** إصدارها منذ 1990م ركزت على مفهوم نوعية الحياة ومحورية الإنسان في العملية التنموية ولم يجعل

---

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " إسقاط على التجربة الجزائرية "** (الجزائر: جامعة محمد بوضياف - جامعة أبي بكر بلقايد)، ص. 16.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003) ص. 14.

من النمو الاقتصادي غاية بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة والتي أصبحت الدول تصنف بناء على معاييرها ومنها:

- توقع الحياة عند الولادة.
- متوسط دخل الفرد الحقيقي.
- مستوى الخدمات الصحية.
- مستوى التحصيل العلمي.

إذن فالحكم الراشد يعمل على تحسين هاته المعايير بدءا بالاستثمار في رأس المال البشري، فالتعليم والصحة يندرجان ككلفة تدفعها الدولة، ولكنها استثمار بعيد المدى إذ أنهما ضرورة لتحسين ظروف الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين.

ومن حيث لا يمكن الربط بين التنمية والديمقراطية، حيث أثبتت التجارب على حصول تنمية بدرجة معينة في ظل أنظمة سياسية مستبدة، فانه لا يمكن الفصل بين التنمية الإنسانية وبين استدامة التنمية التي تقتضي 03 أبعاد[1]:

[1] عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص. 43.

1- **البعد الوطني**: أي تحقيق تنمية في جميع الوطن وبين مختلف فئات المجتمع.

2- **البعد العالمي**: أي أن يكون هناك نظام عالمي يضمن عدالة بين الدول الفقيرة والدول الغنية

3- **البعد الزمني**: أي ضمان تنمية بجميع مستوياتها للأجيال الحالية، والعمل على ضمانها للأجيال اللاحقة.

ولضمان تحقيق هذه الأبعاد الثلاث لا بد من إشراك جميع المواطنين **مشاركة** فعالة في تحقيق التنمية، وذلك **بتمكين** المواطنين لا سيما الفقراء و المهمشين وجعلهم قادرين عن الدفاع عن أنفسهم وتوسيع خياراتهم وهذا ما يضمنه الحكم الراشد وذلك بتحقيق مجموعة من العوامل منها:

- تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم.
- تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها.
- ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

كما أن تحقيق التنمية البشرية المستديمة للديمقراطية والنظام الاجتماعي العادل وزيادة المشاركة الفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكانياتهم، يؤدي إلى التنمية الإنسانية وهذا ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002م. وهي التي تقتضي 05 مؤشرات:[1]

<u>1* التمكين:</u> أي تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار(خاصة المرأة) وتوسيع قدراته وخياراته وضمان حريتهم، وحمايتهم من الجوع والحرمان.

<u>2* التعاون:</u> ويقصد به التفاعل الاجتماعي الضروري بين أفراد نتيجة الشعور بالائنتماء الى المجتمع، وهنا يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي.

<u>3* الانصاف/ العدالة في التوزيع:</u> ليس في الدخل فقط وانما العدالة في الإمكانيات والفرص مثل تساوي الفرص في الالتحاق بالتعليم.

<u>4* الاستدامة:</u> معناه ضمان حاجات الجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال اللاحقة.

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، **ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، كانون الثاني / يناير 1997، ص ص، 07، 08.

5* الأمن: يتضمن الأمن الإنساني بكل أبعاد الحق في الحياة وخاصة امن المعيشة، والأمن من التهديدات والأمراض المعدية، القمع، التهجير.

إن هذه المؤشرات لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود مناخ سياسي ملائم أي وجود حكم يضع سياسات سليمة في المجالات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية السياسية، والإدارية، ويقوم بتنفيذها وهذا ما يطلق عليه الحكم الراشد.[1]

المطلب الثاني: في ماهية الحكم الر اشد.

قبل تعريف الحكم الراشد نحاول تعريف وتتبع أصل كلمة " **الحكم** " فاصل الكلمة في اللغة الانجليزية " **Governance** " وهو مصطلح قديم استعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات.

أما في اللغة الفرنسية فقد كان هذا المصطلح في القرن الثالث عشر مرادفا لمصطلح الحكومة ثم استعمل كمصطلح قانوني للتعبير عن تكاليف التسيير " **Charge de gouvernance** ".[1]

[1] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص ص. 99، 100.

وكلمة " **gouvernance** " تتعدد المصطلحات المعبرة عنها في اللغة العربية نظرا لصعوبة الترجمة، بحيث يمكن ترجمتها إلى عدة مفاهيم وهي: **الحكم – الحكمانية – الحاكمية – إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، إذ سنعرض مختلف التبريرات التي أدت إلى اعتماد ترجمة معينة، حيث يعتقد البعض أن كلمة **gouvernance** تعني " **الحكمانية** " في اللغة العربية فقد ورد في كتاب الماوردي " **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** " أن حكم السلطة مرتبط بالسلطان والسلطانية، كما ورد في **المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها** الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لفظ << **حكمة** >> بمعنى معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير لأجل العمل به، وكذلك تعني العدل. أما قاموس **المورد** لـ " منير البعلبكي " فترجم الكلمة بمعنى " **الحاكمة** ".

---

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **مرجع سابق**.

إذن من منطلق هذه المعطيات فان الكلمة ترجمت إلى الحكمانية لان الربط بين الحكمة وإدارة الأمور في الدولة والمجتمع يعني الحكمانية في المعرفة والعدل والتعامل مع الأشياء وهذا ينطبق على الأفراد والجماعات في المجتمع.[1]

أما مركز " **دراسات واستشارات الإدارة العامة** " بجامعة القاهرة فقد ترجم الكلمة إلى مصطلح " **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** " بحيث يرى بان الكلمة تعكس العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.[2]

وتبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم " **الحاكمية** " تعبيرا عن مفهوم " **Governance** " ويعبر مفهوم الحاكمية على مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في مجال التسيير. كما يشير مفهوم " **الحاكمية** " إلى طريقة تسيير

---

[1] زهير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص. 08، 09.

[2] سلوى شعراوي جمعة، " مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، " **المستقبل العربي**، حلقة نقاشية أدارها علي الدين هلال، القاهرة: في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (21- 06- 1999)، ص ص. 107 – 116.

سياسة أعمال وشؤون الدولة وأسلوب وطريقة الحكم أو القيادة أو تسيير شؤون منظمة ،مجموعات محلية ،مؤسسات عمومية أو خاصة ...إلخ، ومن ثم فهو يركز على أشكال التنسيق ،التشاور المشاركة و الشفافية في القرارات لذلك فإن مفهوم الحاكمية يشير إلى نوع من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي.[1]

كما تترجم الكلمة إلى مصطلح " **الحكم** " وهو مفهوم أوسع من الحكومة لأنه لايتضمن وظائف الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة بل يتعداه إلى عمل كل المؤسسات الغير رسمية من مجتمع مدني وقطاع خاص وعملية التفاعل بينهما.[2] أي أن " **الحكم** " ليس فقط أسلوب وطريقة الحكم وتسيير شؤون مؤسسات الدولة بل يتعداه إلى طريقة وأسلوب إدارة وتسيير مجموعات محلية ومؤسسات عامة وخاصة عن طريق المشاركة والشفافية في القرار ويمكن اعتبار الحكم مجموعة الممارسات السلطوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المركزية واللامركزية سواء كانت إقليمية أو محلية.

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **مرجع سابق**.

[2] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص. 96.

ويعرف الحكم على أساس انه نظام معقد من التفاعلات بين مجموعة الوظائف والمسؤوليات والعمليات والتقاليد تقتضي 03 ميزات رئيسية **المساءلة، الشفافية، المشاركة.**[1]

ويعرف الحكم بشكل مختلف بإدارة شؤون المجتمع و تسيير مصادر بلاد معينة من قبل السلطة، فالحكم مفهوم متعدّد الاتجاهات حيث يشير إلى كُلّ ممارسة للسلطةِ من خلال المؤسساتِ الرسميةِ وغير الرسميةِ و إدارةِ مواردَ الدولة، فنوعيةَ الحكمِ المتواجد في دولة معينة يؤثر عن طريق ممارسة القوَّةِ على نوعيةِ الحياةِ التي يتمتّع بها مواطنيها.[2]

* ولتعريف " **الحكم الراشد Good Governance** " لا بد من النظر إليه من جانبين:

<u>الجانب الأول</u>: وهو رؤية **المؤسسات الدولية** أو ما يطلق عليها بالهيئات المتبرعة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNPD**، ومنظمة التعاون

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **مرجع سابق**.

[2] Jeff Huther, Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance of the Debate on Fiscal Decentralization**.p.12.

والتنمية الاقتصادية أو **الدول المانحة** للمساعدات وهي الدول الكبرى،[1] حيث تبنى البنك الدولي هذا المفهوم في بداية التسعينات كشرط لإقراض الدول النامية، في البداية لم تكن هذه الشروط سياسية، بل ركزت على تحسين نوعية إدارة القطاع العام من اجل إدامة التنمية،[2] حيث عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه: "**عبارة عن طريقة أو أسلوب ممارسة السلطة لإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية وإدامة البيئة الداعمة لها** "[3] ويلاحظ من هذا التعريف بان البنك الدولي ركز على جعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية غاية وهدف. فهنا الحكم الراشد يعني الآليات والعمليات والمؤسسات التي تعمل على حماية حقوق المواطن وواجباته وضمان مشاركته الفعالة، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام، وهذا لا يتسنى إلا بتفاعل مجموعة من العناصر المهمة والرئيسية والمشكلة للحكم الراشد وهي:

[1] راوية توفيق، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**، في:
http://www.albayan-magazine.com/files/africa/2.htm
اطلع عليه يوم:2019/01/22

[2] The CDP Report 2004, **Commitment to good governance, development and poverty reduction**, p.10.

[3] زهير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص. 14

- الإدارة الحكومية للقطاع العام.
- إدارة القطاع الخاص بفعالياته المختلفة.
- إدارة مؤسسات المجتمع المدني العديدة في المجتمع.

ولكن في منتصف التسعينات توسع أكثر مفهوم الحكم الراشد ليتضمن أفكار **الشفافية والمساءلة والمشاركة**، وهو ما يضمن مشاركة فعالة لفئات أوسع من المجتمع في عملية اتخاذ القرارات، خاصة الفئات الأكثر فقرا وعرضة للمعاناة، إضافة إلى تعزيز هذه الأفكار بالممارسات الإجرائية التي يتم اتخاذها في سبيل تحقيق الغايات النهائية للبرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية.

حيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حشدا عدد من الخبراء الدوليين لمناقشة مفهوم الحكم الراشد حيث عرف البرنامج الحكم الراشد بـ " **تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقنية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام المواطنين** "

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرفت الحكم الراشد على انه " **عملية دمقرطة تهدف إلى إرساء حكم الحق والقانون، تفعيل الإدارة ،شفافية في القطاع العام، المساءلة، تحسين الأساليب المحاسبية ومحاربة الفساد** ".[1]

كما يرى " **ألين مارجيث** " أن: " **الحكم الراشد مجرد حالة من الشفافية والمساءلة وحكم القانون فقط بل هي أيضا حالة من المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان والاتفاق حول مكونات النفقات العمومية.** "[2]

وبحلول سنة **2000**، أضيفت عناصر إلى مفهومِ الحكمِ الراشد، حيث أصبح يتطلب نظرة واسعة إلى الشراكة التي تمتد إلى ما بعد الحكومة والبرلمانات لتَضمين إشراك **المجتمع المدني** و**القطاع الخاص.** علاوة على ذلك، تضمين مفاهيم الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى مفهوم آخر وهو **التوقعية** هذا العنصرِ الأخير جاء على ضوء

[1] **المكان نفسه.**
[2] **المرجع نفسه**، ص. 16.

الأزمات المالية في الجزء الأخير من التسعينيات، الذي أدى بالدعوة إلى التحسين في إدارة الشركات.[1]

أما البنك الآسيوي للتنمية فيعرف الحكم الراشد على أنه " **الأسلوب في ممارسة أي قوة في إدارة المصادر الاجتماعية والاقتصادية للتطوير لأي بلد**." إذ يؤكد المصرف على الدور والمشاركة الفعالة للجماعات المحلية.[2]

أما المادة 9 (3) من **اتفاقية شراكة كوتونو** الموقعة بين الإتحاد الأوروبي و77 دولة من جنوب الصحراء الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، تعرف الحكم الراشد بأنه: "**الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، والطبيعية، والاقتصادية، والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون**."[3]

---

[1] Suchitra Punyaratabandhu, **Op. Cit**.

[2] Clay Wescott**, Measuring Governance in Developing Asia** (Manila, Philippines: Asian Development Bank (ADB) Thursday, February 17, 2000) Presentation Paper for ,The Seminar on International Experience on Good Governance and Fighting Corruption.

[3] جواد محمد ، **الديمقراطية والحكم الصالح**، في الموقع:

http:www.fco.gov.uk/servlet/front?pagename=openmarket/xcelrate/showpage&c=page&cid=

اطلع عليه يوم:2019/01/25

ويستنتج من هذه التعريفات أن للحكم الراشد **ثلاث ميزات** رئيسية هي:

1- يستند الحكم الراشد على العِلاقاتِ المتبادلة والمتفاعلة بين الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

2- الحكم الراشد يعرف على أساس انه مجموعةِ العناصر التالية: المشاركة في اتخاذ القراراتِ – الشفافية – المساءلة – حكم القانون – التوقعية.

3- مفهوم الحكم الراشد هو مفهوم معياري، بالنظر إلى القيم التي تعطي للمجتمع الحق في تسيير المؤسسات، واختيار ممثليه بكل شفافية وهذا أصبح شرط الهيئات المانحة للدول النامية.[1]

<u>الجانب الثاني</u>: من حيث ***التعاريف المنهجية الاستنباطية*** للحكم الراشد والتي قام بها مجموعة من ***الباحثين الأكاديميين***، وركزت على إعطاء تعاريف تجريدية علمية وذلك باختيار مصطلحات ذات دلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث يستخدم مفهوم

[1] Udo E. Simonis, **Defining Good Governance — The Conceptual Competition is On** (Best.-Nr. 2004-2005).p.32.

الحكم الراشد لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع

من اجل تحقيق النمو والتقدم والذي يقتضي **03** أبعاد:

- **البعد السياسي**: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ومسؤولية الحكومة وقدرتها، واحترام حقوق الإنسان.
- **البعد التقني**: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: ويتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على حياة المواطنين من القضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، وكذلك المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى فعاليته واستقلاليته عن الدولة إضافة إلى المسؤولية التنظيمية وطريقة إدارة القطاع العام ، والشفافية التي تتضمن حرية المعلومات.[1]

وهذه بعض التعاريف الأخرى التي تصب في هذا المجال:

1- تعريف Bagnasco et le galles :

[1] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص. 96.

" الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة. "

2- تعريف Marcou, Rangeon et Thiebault:

" الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة. "

3- تعريف Commission sur la gouvernance (creè par W. Brandt,1992

" ترى أن الحكم الراشد..... مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات

والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع. "[1]

المبحث الثاني: العناصر المتفاعلة في الحكم الراشد.

يتكون الحكم الراشد من ثلاث عناصر لكل واحدة منها نقاط قوة ونقاط ضعف، وهدف الحكم الراشد تعزيز التفاعل البناء بين هاته العناصر الثلاث، وهي الادارة الحكومية والقطاع الخاص، ثم المجتمع المدني.

المطلب الاول: الإدارة الحكومية والقطاع الخاص.

تتعدد وظائف الحكومات على مستوى البعد الاجتماعي، فنجدها تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، أمّا على مستوى كونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وعلى مستوى الخدمات فنجدها تعكف على تهيئة المناخ الملائم للقيام بتنمية المجتمع.

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **مرجع سابق**.

كما نجد أن الحكومة تضع الأطر القانونية والتشريعية لتنظيم القطاع الخاص والعام على حد سواء مما يؤدي إلى توفير عدالة واستقرار في السوق، أن هذه الوظائف تواجهها تحديات كبيرة، بحيث أن الحكم الراشد يهتم بالفئات الأكثر فقرا في المجتمع ومحاولة إعطائهم فرصا من اجل تمكينهم من المشاركة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك تمثيلهم في المؤسسات السياسية خاصة الهيئات التشريعية، ولا يتسنى ذلك إلا إذا كانت هناك عملية انتخابية نزيهة فالانتخابات النزيهة تفرز برلمانات يتسم أعضائها بالحرية والعدالة معبرين بذلك عن مشاركة شعبية تشمل جميع الجهات والمناطق المختلفة في المجتمع تكون هذه المجالس البرلمانية قادرة بذلك على مساءلة الحكومة ومحاسبتها. وسلطة قضائية تعمل بشكل مستقل تعمل على حماية دولة القانون وحقوق الجميع في المجتمع.[1]

إن الحكومة بمؤسساتها الوطنية أو المحلية مسئولة على إيجاد المناخ المناسب للتنمية بمختلف مستوياتها بحيث يجب على الدولة توفير الإطار التشريعي الملائم الذي

[1] زهير عبد الكريم ، **مرجع سابق**، ص.50

يسمح بمشاركة جميع فئات المجتمع عن طريق المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وإعطائها صلاحيات إدارية ومالية تمكنها من القيام بوظائفها. بالإضافة إلى إعطاء المجالس المنتخبة من طرف المواطنين الصلاحيات الكاملة لأداء وظائفها من اجل تمكين قدرتها من مساءلة الحكومة وسن قوانين تعبر عن أراء وتطلعاتهم مما يحفظ حقوقهم المواطنين بمختلف فئاتهم خاصة الفئات المهشمة والمرأة وضمان إشراكها في المجالس المنتخبة عبر قوانين " الكوتا " أو " المحاصصة ".[1]

أمّا الإدارة الحكومية والتي تتمتع بالكفاءة وسرعة التفاعل والشفافية والمساءلة فهي تشكل جزءا مهما في الإدارة الديمقراطية للحكم، وهي الوسيلة الأساسية لتنفيذ الاستراتيجيات الحكومية لتحقيق التنمية، كما أن الإدارة الحكومية تهيئ الأرضية الملائمة لتطوير عمل القطاع الخاص وتفعيل دور المجتمع المدني خاصة في الدول النامية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعنى بإصلاح الإدارة الحكومية من اجل العمل على الحد

[1] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص..52

من الفقر وتعزيز احترام حقوق الإنسان وذلك بتحضير وتقديم برامج تسعى على المدى الطويل إلى إشراك الفئات المحرومة والمهمشة.[1]

أما بالنسبة **للقطاع الخاص** فتعد الدولة اكبر قوة مساهمة في عملية التنمية ولكنها لا تعتبر الوحيدة فهناك قطاعات أخرى لها أهمية بالغة في هذا الميدان ومنها القطاع الخاص الذي يعتبر الشريك الأول للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية، وذلك عن طريق اعتماد اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية. فالقطاع الخاص يعمل على إتاحة الفرص من اجل فتح مجالات اقتصادية لتشغيل اليد العاملة وتأهيلها وتكوينها من أجل تحقيق نتائج اكبر تعمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

ففي الدول النامية هناك ضرورة لتشجيع القطاع الخاص من أجل دعم المنافسة في الأسواق الدولية، والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية وهذا لا يتسنى إلا إذا وفرت

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إصلاح الإدارة الحكومية مذكرة تطبيقية:** في:
http://www.undp.org/policy/practicenotes.htm
اطلع عليه يوم: 2019/01/02

الحكومة مجموعة من الآليات وعملت على إدامتها هذه الآليات تتمثل في خلق بيئة إقتصادية كلية ومستقرة في ظل وجود تنافس دائم في الأسواق. وكذلك تمكين الطبقات الفقيرة من المجتمع وإتاحة الفرصة لها من أجل المساهمة في الإنتاج وذلك بمنحهم تسهيلات مالية لتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم وكذلك تمكينهم من الحصول على المعرفة والتكنولوجيا عن طريق جلب الاستثمارات لذا نجد أن هناك تداخلا بين دور الحكومة والقطاع الخاص في إطار الحكم الراشد الذي يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية في المجتمع.[1]

يعتبر القطاع الخاص كأهم شريك في عملية التنمية وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله كغيره من القطاعات خاصة الدولة والمجتمع المدني فمن بين الإسهامات التي يقوم بها القطاع الخاص توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في

[1] زهير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص. 58.

عمليات التنمية بالإضافة إلى دوره الفعال في القضاء على البطالة التي تعد أهم مسببات الفقر.[1]

المطلب الثاني: المجتمع المدني.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الاغريقى حيث أشار إليه "**أرسطو**" باعتباره " **مجموعة سياسية تخضع للقوانين** " أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني[2].

[1] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص..62

[2] محمد العريان،الإصلاح في الوطن العربي،بحث في دلالة المفهوم،أوت 2006،في الموقع: www.voltairenet.org.2019/01/20 اطلع عليه

وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر " **كارل ماركس** " أن المجتمع المدني هو ساحة **الصراع الطبقي**.

وفي القرن العشرين طرح " **جرامشى** " مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة **للتنافس الإيديولوجي** منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية.

والمجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها. ويتكون المجتمع المدني من مختلف الهيئات مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية

والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات[1].

والمقصود بالدعوة للمجتمع المدني هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسؤولية أكبر في إدارة شئون المجتمع كي يصبح مداراً ذاتياً إلى حد بعيد. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية. كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.[2]

ولا تقتصر مؤسسات المجتمع المدني على العمل التطوعي فحسب بل إلى القيام بإشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في السياسة العامة، وتعبئة المواطنين في العمل المشترك مع الأجهزة الرسمية للدولة والسلطات المحلية، بالإضافة

---

[1] حصاد الفكر، **الاصلاح السياسي في العالم العربي...الواقع والاستشراف** ، (القاهرة،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية) ع.146 21-04-2004،ص ص.8-9.

[2] عبد الغفار شكر، **نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي**، في:

http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil-society-06012005-01.htm

اطلع عليه يوم: 2019/01/22

إلى تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية مما يؤدي إلى تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.[1]

ولضمان تحقيق هذه المشاركة بكل فعالية لا بد لهيئات المجتمع المدني أن تعتمد الشفافية في عملها إن كان على الصعيد الإداري أو المالي وان تعتمد نظم المحاسبة والمساءلة الداخلية بما يتضمنه من انتخابات دورية وتداول سلطوي، وعدم استغلال النفوذ، وهذا لا يمكن عمله إلا إذا استطاعت هذه الهيئات المحافظة على استقلاليتها وعلى تنوع مصادرها والاعتماد على الموارد الذاتية وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية إلى مفهوم المنظمات التنموية للمساهمة في الحكم الراشد الذي لا يقوم فقط على التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة فقط.[2]

في الحقيقة، الديمقراطية لَيستْ ضروريةَ تماماً للحكمِ الجيدِ، حَسناً بينما الحكم السيئ محتملُ جداً تحت تراكيبِ ديمقراطية رسميةِ. على أية حال، يَعتبرُ ذلك حرا، معرض، وانتخابات تنافسية تَجْعلُ من الممكن لإزالة القادة السياسيين السيئينِ أَو الفاسدينِ. هذا

[1] زهير عبد الكريم، **مرجع سابق،** ص.48.

[2] حسن كريم، **مرجع سابق،** ص. 122.

يشجع الزعماء للحكم بفعالية أكثر، للمصلحة العامة. تعطي الديمقراطية المواطنين وسائل غير انتخابية أيضا – جمعيات، حركات، أجهزة الإعلام – لمراقبة المسؤولين والمشاركة في صنع القرارات. بالإضافة، الزعماء في الديمقراطيات عندهم حوافز أقوى (ووسائل والتزامات أكثر مؤسّساتية) لتوضيح وتبرير قراراتهم ولإستشارة التشكيلة الواسعة من دوائر انتخابية قبل اتخاذ القرارات.تعطي هذه المشاركة والنقاش إحساس أقوى مِنْ ملكيةِ السياسةِ. كنتيجة تصبح السياسة أكثر استقرارا والحكومة أكثر شرعية. لهذه وغيرها من الأسباب، فانه بقوة في مصلحة وكالات مساعدةِ على التنمية لترقية وترويج كل من الديمقراطية والحكم الجيد.

طبقا لتقرير USAID على " المساعدة الخارجية في المصلحة الوطنيةِ"، الاثنان يعزّزان بشكل متبادل: عندما يطوران سوية، مصادر تستَعمل لتقدم المصلحة العامة[1].

– تؤدي المؤسسات العامة أدوارها المعينة.

– الإجماع الاجتماعي يدعم ويثبت نظام الحكومة.

[1] الإصلاح في العالم العربي،التقرير الإستراتيجي العربي:2004-2005.

– تخفيض حدة النزاعات يؤدي إلى الاستقرار.

– واستثمار يَصْب في البلاد، يجذب بتكاليف الصفقات المنخفضة المرتبطة بالشفافيةِ والشرعيةِ الحكوميةِ وحكم القانونِ. (أيضاً بسبب توفر الأمن في ظل وجود حكومات مستقرة)

في حالة نمو هذه الاقتصاديات، تتحسن الرفاهية الإنسانية، وتتوسع التجارة، ويعمق الاستقرار والقدرة سياسية، وتُصبحُ هذه البلدانَ أكثر الأعضاء مسؤولية والأكثرَ دهاءً في المجموعة الدوليةِ.

وبالمقابل يمكن ان نشير الى متى نعتبر الحكم سيئ وغير ديمقراطي أو ديمقراطي بشكل سطحي، وهي نفسها العوامل التي تؤدي الى احداث عوائق للتنمية، والتي بدورها تؤدي لا محالة إلى نتائج إقليمية وعالمية حتما، حيث أنه:

– الفقر يصبح منتشرا، ويعكس المصادر المهدرة بفعل الفساد.

– نقائص مالية مزمنة تصرف وتبعد المستثمرين الدوليين.

الى جانب غياب حكم القانون، وانتشار الفقر، التسيير الطائش للبيئةِ وقلة التنوع الحيوي يهدد الميزانَ البيئي العالمي.

الفصل الثاني: قياس الحكم الراشد وآليات تطبيقه قي الأنظمة السياسية المختلفة، دراسة لواقع الانظمة في الوطن العربي.

الفصل الثاني: قياس الحكم الراشد وآليات تطبيقه قي الأنظمة السياسية المختلفة، دراسة لواقع الانظمة في الوطن العربي.

المبحث الأول: مؤشرات ومعايير تطبيقية للحكم الراشد.

المطلب الأول: قياس الحكم الراشد من خلال المؤسسات الدولية.

من المعروف أن المجتمعات تختلف في خصوصيتها الثقافية، وتتفاوت من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لهذا هناك صعوبة في تعميم معايير الحكم الراشد، لذلك لا بد من تكييف هذه المعايير مع حالة هذه البلدان، وهذا التكييف نهم وضروري من اجل إيجاد آليات عملية من اجل تحسين وتطوير مستوى المشاركة والمساءلة والشفافية.[1]

وبالنسبة لقياس الحكم الراشد فان مجموعة من التساؤلات تطرح أهمها ماهي المؤشرات التي تقيس الحكم الراشد في ظل اختلاف وتنوع التفسيرات واعتمادها على تقييم الذاتي؟

[1] حسن كريم، **المرجع نفسه**، ص.100.

الفصل الثاني: قياس الحكم الراشد وآليات تطبيقه في الأنظمة السياسية المختلفة

تتنوع خصائص ومعايير الحكم الراشد من بلد إلى آخر بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأفراد المجتمع. كما تختلف هذه المعايير من مؤسسة لأخرى أو مؤسسة لأخرى وفيما يلي سنشير إلى أهم المؤسسات الدولية التي تعمل على قياس الحكم الراشد في المناطق المختلفة في العالم:

أ–البنك الدولي:

ركز البنك الدولي في دراسته لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على معيارين رئيسيين هما:

***التضمينية:** حيث تشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة للاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة، وتوسيع دائرة المشاركة و توفير أصناف رأس المال المختلفة للفقراء من خلال إجراءات العدالة التوزيعية وهى مكون جوهري لبنية المجتمعات الرأسمالية الناضجة جميعا.[1]

*** المساءلة:** تتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية (سياسيا واقتصاديا) والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

[1] نادر فرجاني، **عن الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال إفريقيا**، في:
.http:www.almishkat.org/gov01.htm#preface

ب-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تستند هذه المنظمة إلى معايير **التنمية** و**الانفتاح الاقتصادي** و**حرية التجارة** و**الخصخصة**، بالإضافة إلى **تعزيز دولة القانون** و**إدارة القطاع العام** بالإضافة إلى **السيطرة على الفساد** و**خفض النفقات العسكرية**.[1]

ج-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

وسع البرنامج دائرة المعايير إلى تسعة معايير وهي:

1-المشاركة: ويقصد بها إعطاء الفرصة الكافية للأفراد والمجموعات لطرح الأسئلة والأمور على أجندة العمل والنقاش حولها، وليعبروا بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء اتخاذ القرار، كما أن المشاركة يمكن أن تتم مباشرة من خلال الممثلين الشرعيين.[2]

وتركز المؤسسات الدولية على ضرورة التعاون بين الإدارة الحكومية للدول النامية من اجل رفع وتوسيع دائرة المشاركة المنخفضة في هذه الدول وذلك بمساهمة كل من مؤسسات

[1] حسن كريم، **مرجع سابق**، ص.102.
[2] زهير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص.55.

المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما أن حكومات الدول الغنية تعمل على تفعيل عنصر المشاركة في رسم السياسات العامة، بتقديم مساعدات لبعض الدول النامية، وذلك من اجل تحقيق المشاركة الديمقراطية الفعلية واحترام حقوق الإنسان.[1]

2-حكم القانون: نزاهة الهياكل قانونية وتحقيق العدالة والمساواة.

3-الشفافية: تسهيل الحصول على المعلومات وتوفيرها في المؤسسات من اجل تسهيل عملية المراقبة.

4-الاستجابة: محاولة تسهيل المؤسسات الخدمات لكل المساهمين.

5-التوافق: الحكم الراشد يتوسط المصالح المختلفة للتوصل إلى إجماع واسع من اجل تحقيق المصالح العليا للمجموعة.

6-عدالة: كل من الرجال والنساء لهم فرص متساوية.

7-الفعالية: إعطاء المؤسسات للنتائج التي تلبي الحاجات، وحسن استعمال المصادر.

[1] **المرجع نفسه**، ص.59.

8-المساءلة والمحاسبة: صناع قرار في الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى أصحاب الحصص المؤسساتيين، مسئولون أمام المواطنين.

9-الرؤية الإستراتيجية: الزعماء والمواطنين يجب أن تكون لهم رؤية واسعة وطويلة المدى على الحكم الراشد والتنمية الإنساني[1].

مخطط توضيحي لمعايير الحكم الراشد:

المحاسبة	التوافق
الشفافية	المشاركة
الحكم السليم	
حسن الاستجابة	
حكم القانون	
المساواة	الفعالية

المصدر: معايير الحكم الراشد (برنامج الأمم المتحدة للإنماء 1997).

[1] . حسن كريم، **مرجع سابق**، ص.104.

د-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا UNECA:

ركزت دراساتها على 28 دولة افريقية من مختلف المناطق الثانوية للقارة، هدفت الدراسة إلى متابعة تقدم وتطور الدولة الإفريقية نحو الحكم الراشد، واستنتجت 06 مميزات وخصائص للحكم الراشد والمتمثلة في[1]:

- أن يكون النظام السياسي يعمل على تشجيع مساهمات كل مؤسسات المجتمع المدني.
- أن تكون الهيئة المسئولة عن الانتخابات نزيهة و موثوقة.
- وجود مؤسسات تشريعية وإدارية قوية.
- وجود الشفافية والتوقعية والمساءلة في القرارات الحكومات.
- إدارة القطاع العام بالشروط الاقتصادية الكلية المستقرة، بالإضافة إلى فعالية مصدر التعبئة، واستعمال كفؤ للموارد العامة.

[1] ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص 30-31.

- الامتثال إلى حكم القانون بأسلوب يحمي الحجريات الشخصية والمدنية والعدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وضمان الأمن لكل الناس للوصول إلى العدالة للجميع.

استعملت اللجنة 03 آليات للمسح[1]:

الآلية الأولى: تكوين لجنة تتكون من 100 خبير على الأقل في القضايا التي تخص الحكم، تتضمن أكاديميين، محامين، كبار رجال الأعمال، ممثلو المجتمع المدني، رجال دين..

الآلية الثانية: قياس فهم السكان البالغين، مثل ممثلي أرباب العائلات أو الأعضاء الكبار في العائلات

الآلية الثالثة: هي عملية تجميع المعلومات الواقعية والبيانات التجريبية

* تنتج هذه الآليات الثلاث بيانات ل 83 مؤشر.[2]

---

[1] نادر فرجاني، **عن الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال إفريقيا**، في:
http:www.almishkat.org/gov01.htm#preface

[2] E. Simonis, **Op Cit**.

هـ-البنك الآسيوي للتنمية ADB:

في **2002/2001** اقترحت **لجنة عمل الفقر** التابعة للبنك نواة عمل كمساهمة لتطبيق تخفيض الفقر الشامل وإستراتيجية نمو حكومة فيتنام.

وركزت على خمس ميادين رئيسية من اجل تحسينها:

- تحسين الخدمة الحكومية وجعلها أكثر كفاءة.
- شفافية أكثر في إدارة المالية العامة.
- تحقيق العدالة مع ضمان تطبيق المعايير العالمية.
- مشاركة أكثر وتجاوب حكومي.
- محاربة الفساد على جميع المستويات

أعطت اللجنة 08 معايير أو مؤشرات رئيسية[1] :

- توفير المعلومات بخصوص الخدمات العامة والسياسات على جميع المستويات.

[1] وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**،يناير 2002.

- مدى وصول الأشخاص غير الأكفاء إلى مناصب الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإدارات المحلية...
- مستوى الشفافية بخصوص الضرائب المحلية، وضع الميزانية، وأنماط الإنفاق في كل قطاع.
- مدى الإنفاق الوطني للمناطق الضعيفة الولاء المتوقعة من سنة لأخرى.
- مدى تجاوب الإدارات المحلية مع مطالب الفقراء.
- مدى تطبيق ديمقراطية القاعدة في كل كومونة لتحسين فرص المشاركة.
- مدى فعالية القوانين المحاربة للفساد.

– اللجنة ماضية في اقتراح عدد النتائج المعالجة لكل مؤشر رئيسي سبق.[1]

[1] The CDP Report 2004, **Op. Cit.**

المطلب الثاني: الابعاد التطبيقية للحكم الراشد.

يتضمن الحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها وهي كما يلي :

1-البعد السياسي: ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها.

2-البعد المؤسسي أو التقني: وهو يتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفر كل من الشفافية والمساءلة التي تستدعي إرساء دعائم هياكل مؤسسية تتلاءم ومرحلة التحول الديمقراطي الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة.

3-البعد الإقتصادي وتحسين مستوى الأداء: لا يجوز اغفال دور وأهمية البعد الإقتصادي حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور واليات الحكم الراشد الجيد كخطوة على طريق التحول الديمقراطي حيث لم يعد الإهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الإقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الإقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر اصلاحات هيكلية .

ولهذا فإن البعد الإقتصادي يتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي ومدى تأثيرهما على حياة المواطنين في تحسين نوعية حياتهم ناهيك عن علاقتها مع الإقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى[1].

كما وتوجد ماسميت بآلية مراجعة المبدأ الإفريقي، وهي آلية متبادلة قبلت طوعا من قبل دول الاتحاد الإفريقي،حيث وافقت 16 دولة منه الانضمام طوعا في الوقت الحاضر، وأشارت بقية الدول إلى نيتها في الانضمام ، وهي آلية مراقبة ذاتية مقصود بها تبني السياسات، المعايير والممارسات، التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو المستمر والتكامل الإقليمي والقاري، وذلك من خلال الاشتراك في التجارب والممارسات الأفضل نجاحا، يتضمن ذلك معالجة النقائص وتقييم الحاجات لبناء قدرة، وقد اعتمدت مجموعة من **المبادئ الرئيسية** هي كالتالي:

– الملكية والقيادة الوطنية – الشفافية – المشاركة الواسعة.

[1] Jeff Huther, Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance of the Debate on Fiscal Decentralization**.

الفصل الثاني: قياس الحكم الراشد وآليات تطبيقه في الأنظمة السياسية المختلفة

تعمل الآلية على إجراء مسوح أو استفتاءات في المناطق الأربعة بأهداف ومعايير معينة تخص البرامج والسياسات لكل بلد مشارك. وقد شمل المسح الميادين التالية:

أ. الجانب السياسي:

1- منع وتخفيض النزاعات الداخلية.

2- تطبيق الديمقراطية الدستورية القائمة على المنافسة الحرة والعادلة والحكم بالقانون

3- ترقية وحماية الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة والأطفال وحقوق المجموعات الضعيفة.

4- فصل السلطات، مع ضمان استقلال السلطة القضائية، بالإضافة إلى فعالية السلطة التشريعية.

5- المساءلة، وكفاءة الإدارة الحكومية.

6- مكافحة الفساد السياسي[1].

[1] . برنامج الامم المتحدة الانمائي، **ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، كانون الثاني / يناير 1997، ص ص، 10-12

ب- الجانب الاقتصادي:

1- تطبيق سياسات اقتصادية كلية وتحقيق نمو مستمر.

2- جعل السياسات الحكومية أكثر شفافية ومتوقعة مع إدارة النفقات العامة.

3- مكافحة الفساد على المستوى الاقتصادي.

4- ترقية التكامل الإقليمي.

ج- على مستوى إدارة الشركات:

1- تهيئة البيئة للنشاطات الاقتصادية.

2- تعلق وثقة المواطن بالشركة يتضمن ذلك المسؤولية الاجتماعية

3- أخلاق عمل جيدة.

4- معالجة حصص المساهمين بعدالة.

5- مساءلة ومحاسبة المسؤولين والمدراء في الشركة[1].

د- الجانب الاجتماعي:

[1] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية:**الحكم الرشيد:المساءلة والشفافية، مكتب الساسات الانمائية**، ص.10.

1- ترقية الاعتماد الذاتي.

2- استمرار النمو والقضاء على الفقر.

3- ترقية المناطق الاجتماعية الرئيسية بتوفير المياه، صرف المياه، الطاقة، السيولة المالية[1]...

4- العمل على المساواة بين الجنسين.

5- تشجيع المشاركة الواسعة في عملية التطوير والتنمية لجميع الشركاء.

[1]The CDP Report 2004, **Op. Cit**.p.45.

المبحث الثاني: العلاقة الواقعية بين الديمقراطية و الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية: أي مجال لتطبيقها عربيا.

الحكم الراشد ربما العامل الأكثر أهمية والوحيد الذي يعمل على القضاء على الفقر وتحسين التنمية، ففي مؤتمر قمة الألفية للجمعية العامة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2000، تعهد زعماء العالم بإعلان ألفية الأمم المتحدة الذي وضع الأهداف الرئيسية للقرن الحادي والعشرون. يجسد الإعلان إجماعا لم يسبق له مثيل، حيث لخص رؤية مشتركة للسلام والأمن، التنمية، القضاء على الفقر، وضمان حقوق الإنسان...

المطلب الأول: شدة الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحكم الراشد.

تتضمن أهداف التنمية (MDGS) لكي كان من المقرر انجازها قبل 2015 والتي ركزت على عدة حالات رئيسية للإنسان ومنها:

-القضاء على الفقر المدقع والجوع.

-تحقيق تعليم أساسي عالمي.

–ترقية المساواة الجندرية وتشجيع النساء.

–تخفيض قتل الأطفال[1].

–تحسين الصحة الأمومية.

–محاربة أمراض الايدز، ملاريا، وأمراض أخرى.

–ضمان استمرارية بيئية.

–تطوير شراكة عالمية للتنمية.

وفي هذا المقام تجدر بنا الاشارة الى تعريف الديمقراطية إذ يمكن أن تفهم كعقيدة ,مفهوم أو نظرية. هي عقيدة بقدر ما تجسد مجموعة الأفكار السياسية التي تفصل أفضل شكل محتمل من المنظومة الاجتماعية.

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، **ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، كانون الثاني / يناير 1997، ص ص، 10-12

يمكن أن يكون هذا المفهوم مثالي. لكي تكون ديمقراطي يجب أن يكون لك إيمان بالناس، أن تعتقد أن لهؤلاء الناس حقوق ثابتة لصنع القرارات بأنفسهم، وأن تتعهد بفكرة أن كل الناس متساوين في بعض الأمور الأساسية والضرورية.

وبهذا يمكن تلخيص معنى الديمقراطية في:

* نمط لاتخاذ القرارات فيما يخص القواعد والسياسات الملزمة بشكل جماعي بالإضافة إلى ممارسة الرقابة من قبل الناس، والترتيب الأكثر ديمقراطية أين كل أعضاء المجتمع تمتعون بالحقوق المتساوية والمشاركة الفعالة لأخذ نصيب في اتخاذ القرارات مباشرة.

* الحكومة التي فيها المواقع الرئيسية للسلطة السياسية تكون حرة، عادلة، ووجود انتخابات منتظمة، حوالي ثلاثة من كل خمس دول مستقلة هي ديمقراطية اليوم كما يبين في الأرقام أسفل.

أما بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد توسع إلى الالتزام الأصلي للديمقراطية بإعلان "بأن إرادة الشعب ستكون قاعدة سلطة الحكومة " وتضمن لكل شخص الحقوق الضرورية للمشاركة السياسية الفعالة[1].

وفيما يخص الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تبنته الجمعية في 1966, منح منزلة قانونية ملزمة لحق الأفراد للمشاركة في العمليات التي تشكل تصرفا في الشؤون العامة، ابعد من ذلك قوى الحماية المتعلقة بالحقوق والحريات التشاركية.

ففي 1988، الجمعية العامة تبنت للمرة الأولى قرار على " تحسين فعالية مبدأ الانتخابات الدورية والدائمة " ودعوة لجنة حقوق الإنسان " لإيجاد طرق ووسائل ملائمة لتحسين وفعالية مبدأ الانتخابات الدورية والدائمة ".

[1] عبد الغفار شكر، **نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي**، في:
http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil-society-06012005-01.htm

ومنذ 1988 تبنت الجمعية على الأقل قرار واحد سنويا يتعامل مع بعض سمات الديمقراطية، ليس فقط بتوضيح المفهوم لكن أيضا للتوسع على مبادئ قيم وعمليات ومؤسسات وآليات الديمقراطية. قراران يعتبران بالغي الأهمية:

- قرار **47/2000** حول " ترويج ودعم الديمقراطية "
- قرار **36/2001** حول " تقوية المشاركة الشعبية، العدالة، العدالة الاجتماعية وعدم التمييز ، كأساسيات ضرورية من الديمقراطية.

بهذه القرارات وعلى ضوء الجهود الخاصة لتحفيز الحوار بين الدول وإيجاد الطرق والوسائل للترويج ودعم الديمقراطية، تبنت اللجنة قرارا **41/2001** حول " مواصلة الحوار حول الإجراءات للترويج ودعم الديمقراطية "[1].

تبنت الجمعية العامة قرارها الواضح الأول على " ترويج دعم الديمقراطية " لتزويد الوسائل لدعم الديمقراطية من خلال:

1. الترويج للتعددية.

[1] . عبد الغفار شكر، **مرجع سابق**.

2. ترويج وحماية واحترام كل حقوق الإنسان.

3. تقوية حكم القانون.

4. تنمية ووضع نظام انتخابي يشجع التعبير الحر والعادل لإرادة الناس من خلال انتخابات دورية ودائمة[1].

5. خلق وتحسين الإطار القانوني والآليات الضرورية لتمكين مشاركة كل أعضاء المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

6. تقوية الديمقراطية من خلال الحكم الراشد.

7. تقوية الديمقراطية بالترويج للنمو المستمر.

بناء على ما ذكر، فان تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء حول التنمية الإنسانية 2002 وسع مفهوم " الحكم الديمقراطي " إلى الحكم الذي يعمل على تحقيق التنمية الإنسانية.

[1] المرجع نفسه.

مثل مفهوم " **الحكم الراشد** "، حكم ديمقراطي يستلزم مؤسسات كفوءة، وبيئة اقتصادية وسياسية متوقعة وضرورية للنمو الاقتصادي وإدارة فعالة للخدمات الحكومية. لكن مفهوم الحكم الديمقراطي يتعلق بالحرية وحقوق الإنسان السياسية، وإزالة التمييز كأهداف مركزية. أي جدول أعمال إصلاح يستهدف بناء المؤسسات والقواعد التي ليست فقط كفوءة لكن أيضا عادلة ونزيهة، ويطور ذلك من خلال عملية ديمقراطية يملك كل الناس فيها صوت سياسي حقيقي.

هكذا يدمج الحكم الديمقراطي في فكرة الحكم الراشد للتنمية، وعمليات الدمقرطة، وقلق بشأن ضمان الحقوق السياسية والمدنية والحريات كحقوق إنسان[1].

طور الأدب الحالي حجج مختلفة تربط الديمقراطية بكلتا نوعي الحكم: السيئ والجيد.

1) أولا، تسمح الديمقراطيات للمواطنين بطرق سلمية وبانتظام إسقاط إدارات حكومية فاسدة وغير كفئة، بينما يمكنهم السماح ببقاء أنظمة ناجحة وأكثر كفاءة، وبهذا فهي تعمل على صنع نوعية الحكم جيدة على المدى البعيد.

[1] ترليزاتيز ميناسيان،"**تحقيق لا مركزية الحكم**،" التمويلوالتنمية، م. 1993،10، ص. 52.

من ناحية أخرى، الأنظمة الاستبدادية قدْ تعمل على الإصلاح بشكل تلقائي، لكن إذا لم تفعل، يمْكن أن تغير بالقوة، لكن هذا قدْ يستغرق سنوات أو عقود طويلة.

نحن يجب أنْ نعتبر الحوافز السياسية التي تشتغل على الحكومات وعلى الأشخاص والمجموعات الذي في المكتب. الحكام عنْدهمْ الحافز للاستماع لما يريده الناس إذ يجب أنْ يواجهوا انتقاداتهم ويطلبون دعمهم في الانتخابات.

هناك كمية عالية منْ السياسات الحكومية السيئة المستقلة لدى الأنظمة الاستبدادية. لاحظ "Goetzmann" هذه فيما يتعلق بالأزمات المالية الأخيرة.

نفترض أن المصرفيين يعيرون إلى دكتاتورية، كما كانت اندونيسيا... نفترض أبعد بأن الديون تتراكم، وحكومة الدولة المقترضة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ... هذا ما وقع في الحقيقة. عشرات منْ ملايين الناس في الأسواق الصاعدة تراجعتْ مؤخرا إلى الفقر[1].

بدون صوت ديمقراطي، لم تكن لهم سيطرة على الأخطار التي فرضتها حكوماتهم. لدرجة أكبر، بدون مؤسسات سياسية شفافة و صحافة حرة، لم يكن لهم طريق لفهْم هذه الأخطار

[1]. The CDP Report 2004, **Op. Cit**.p.48

... البعض يسمون هذا النظام الضريبي بدون تمثيل. في الحقيقة، تاريخ مملوء بأمثلة الحكومات غير الديمقراطية التي تسبب الأذى العظيم لشعوبها) على جانب آخر العملة المعدنية، عدد منْ الكتاب لاحظ بأن الانتشار المجموعات المصلحية لكسب القوة أو للإيجارات باسم المؤسسات الديمقراطية قدْ تؤدي إلى جمود السياسة، ومْنع اتخاذ القرارات الرئيسية المطلوبة في عملية التنمية. تتعلق وجهة النظر الأكثر شعبية بالنمو السنغافوري – حيث خلال الـ30 سنوات الماضية،وهو متفق عليه، مع ما كان سيحْدث بدون القيود الصارمة على الحقوق السياسية والمدنية تحت نظامه[1].

ارتباط القضية بالتغير العظيم الذي تعْرضه الديمقراطيات الانتخابية عمليا في الترويج للقاعدة، في اتخاذ القرارات التشاركية. الحقيقة بأن الأصوات الانتخابية يمْكن أنْ تشترى هذا ما قدْ يسْمح للأفراد أو الأحزاب الغنية للسيْطرة على العملية الانتخابية في نفس الطريق تقريبا إذن هي أنظمة استبدادية بشكل مفتوح. بينما هو مقتبس من Piero Gleijeses

[1] ترليزاتيز ميناسيان، **مرجع سابق**، ص. 54.

يلاحظ منْ الحالة في أمريكا اللاتينية: "الصندوق من الخارج يعتبر ديمقراطية، لكن من الداخل هو نظام استبدادي.

يمْكن أنْ نستنتج بأن مقدمة المؤسسات الديمقراطية في شكل حقوق سياسية أكثر كفاية، حقوق مدنية، وحرية الصحافة، بين الآخرين، قدْ تكون أو قدْ لا تكون مرتبطة بتحسين الحكم. إن السؤال الحقيقي، ثم، هل القوة المتعلقة بالقوات نوقشتْ فقط في العالم الحقيقي. هلْ الحالات المخْتلفة للدكتاتورية هي "القاعدة أو الاستثناء في الماضي؟ هل تسمح أكثر الديمقراطيات للسكان اخْتيار صناع سياسة أكثر فعالية أو يستعملونهم فقط كأداة للفئات الخاصة والأقلية الحاكمة للسيْطرة على السلطة السياسية ويتحملون عدم فعالية وفساد الأنظمة؟[1].

في الحقيقة، الديمقراطية ليستْ ضرورية تماما للحكم الجيد، حسنا بينما الحكم السيئ محتمل جدا تحت تراكيب ديمقراطية رسمية. على أية حال، يعتبر ذلك حرا، معرض، وانتخابات تنافسية تجْعل من الممكن لإزالة القادة السياسيين السيئين أو الفاسدين. هذا يشجع

[1]The CDP Report 2004, **Op. Cit**.p. .50

الزعماء للحكْم بفعالية أكثر، للمصلحة العامة. تعطي الديمقراطية المواطنين وسائل غير انتخابية أيضا – جمعيات، حركات، أجهزة الإعلام – لمراقبة المسؤولين والمشاركة في صنع القرارات.

بالإضافة، الزعماء في الديمقراطيات عنْدهمْ حوافز أقوى (ووسائل والتزامات أكثر مؤسساتية) لتوضيح وتبرير قراراتهم ولاستشارة التشكيلة الواسعة منْ دوائر انتخابية قبل اتخاذ القرارات.تعطي هذه المشاركة والنقاش إحساس أقوى منْ ملكية السياسة. كنتيجة تصبح السياسة أكثر استقرارا والحكومة أكثر شرعية . لهذه وغيرها من الأسباب، فانه بقوة في مصلحة وكالات مساعدة على التنمية لترقية وترويج كل من الديمقراطية والحكم الجيد.

طبقا لتقرير USAID على " المساعدة الخارجية في المصلحة الوطنية"، الاثنان يعززان بشكل متبادل: عندما يطوران سوية، مصادر تستعمل لتقدم المصلحة العامة[1].

– تؤدي المؤسسات العامة أدوارها المعينة.

– الإجماع الاجتماعي يدْعم ويثبت نظام الحكومة.

[1] E. Simonis,**Op Cit**. p.05.

- تخفيض حدة النزاعات يؤدي إلى الاستقرار.

- واستثمار يصْب في البلاد، يجذب بتكاليف الصفقات المنخفضة المرتبطة بالشفافية والشرعية الحكومية وحكم القانون. (أيضا بسبب توفر الأمن في ظل وجود حكومات مستقرة) في حالة نمو هذه الاقتصاديات، تتحسن الرفاهية الإنسانية، وتتوسع التجارة، ويعمق الاستقرار والقدرة سياسية، وتصبح هذه البلدان أكثر الأعضاء مسؤولية والأكثر دهاء في المجموعة الدولية.

بالتباين، متى نعتبر الحكم سيئ وغير ديمقراطي أو ديمقراطي بشكل سطحي ، عوائق التنمية تؤدي إلى نتائج إقليمية وعالمية حتما.

- الفقر يصبح منتشرا، يعْكس المصادر المهدرة بفعل الفساد.

- نقائص مالية مزمنة تصرف وتبعد المستثمرين الدوليين[1].

غياب حكم القانون، وانتشار الفقر، التسيير الطائش للبيئة وقلة التنوع الحيوي يهدد الميزان البيئي العالمي[1].

[1] . E. Simonis,**Op Cit**. p.05.

المطلب الثاني: واقع ومجالات تطبيق الحكم الراشد في الوطن العربي.

إن إرساء دعائم الحكم الراشد يتطلب وجود مؤسسات قوية لارساء نظام ديمقراطي خاصة وأن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات وقوانين .وتتمثل هذه المؤسسات في السلطات الثلاثة المعروفة :السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية فضلا عن وسائل الإعلان والإتصال التي تعتبر بمثابة السلطة الرابعة بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

وتهدف عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي إلى ايجاد دولة مؤسسات قوية لأن إصلاح مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية هو حجر الزاوية في الحكم الراشد،على شرط ضمان ادائها الديمقراطي السليم وتنمية قدراتها لزيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها من خلال تمتعها بدرجة عالية من التعقيد والتخصص الوظيفي والتمايز البنيوي في إطار عملية التحديث السياسي (تمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها) وهذا ماتحدث عنه صاموئيل هنتنكتون وإن بروز وظائف جديدة

[1]. The CDP Report 2004, **Op. Cit**.p.52.

ةومتنوعة وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف تمكن هذه المؤسسات من استيعاب مطالب المشاركة السياسية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي[1].

ولن يتحقق الإصلاح المؤسسي إلا من خلال وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية سليمة على المستويين الوطني والمحلي بحيث تتمكن السلطة التشريعية من توسط اختلاف المصالح ومناقشته ووضع السياسات والقوانين وتحديد أولويات الموارد التي تؤثر مباشرة على التنمية وتكفل الهيئات والعمليات والعمليات الإنتخابية اجراء انتخابات تتسم بالإستقلال والشفافية لتشكيل الهيئات التشريعية وهيئات قضائية تدعم سيادة القانون وتضفي الأمن والإطمئنان على العلاقات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وتساعد منظمات حقوق الإنسان على ضمان تقيد مؤسسات الحكم بالقوانين الوطنية والإتفاقات المعترف بها دوليا في المواثيق الدولية .

---

[1] ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص 30-31.

ودائما وفي إطار دعم التطوير المؤسسي للهيئات التشريعية ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الحكم الراشد في الدول النامية يقوم بتقديم مساعدات لإقامة هياكل ونظم وعمليات واجراءات برلمانية وطنية أو محلية تتسم بالكفاءة فضلا عن تدريب البرلمانيين على الإضطلاع بأدوارهم.وتدعيم العمليات الإنتخابية بما في ذلك دعم اللجان الإنتخابية والتشريعات الإنتخابية وتسجيل الناخبين والسجلات الإنتخابية [1].

ويمكن راصد ذلك عبر اصلاح المؤسسات الية بإدخال عليها معايير الحكم الراشد في الوطن العربي والمتمثلة في:

1- الإصلاح الدستوري والتشريعي:

ويهدف الإصلاح الدستوري والتشريعي لسلطات الدولة إلى إقامة نظام سياسي تعددي يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها في أدائها لوضائفها وهذا ما يوفر اليات المساءلة والمحاسبة التي تخضع لها الحكومة وضمان التداول السلمي للسلطة الأمر الذي يستوجب إجراء تعديلات دستورية وقانونية .

[1] وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**،يناير 1997

أ-إصلاح الدستور: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وأن تعكس المتغيرات والتطورات الداخلية

أو الخارجية ومسايرتها . لذلك وجب تصحيح الأوضاع الدستورية في الدول العربية من خلال تعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية وازالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن :

1- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا وصريحا .

2- التداول السلمي للسلطة بالطرق السلمية دوريا.

3- إقامة انتخابات حرة تصون الممارسة الديموقراطية وتضمن عدم احتكام السلطة من خلال اصلاح النظام الإنتخابي بما يضمن التمثيل العادل لكل فئات المجتمع والأخذ بنظام القائمة النسبية واستقلال الإدارة الإنتخابية[1] .

4- تشكيل حكومة وفق النتائج الإنتخابية وخضوعها بشكل مستمر للمساءلة .

---

[1] E. Simonis,**Op Cit**. p.08.

البرلمانية .

5- اصلاح السلطة القضائية وتعزيز دورها وصيانة استقلالها من جهتين :

الأولى الإستقلال المالي والإداري والفني . والثانية : استقلال القاضي في قضائه حكما وتنفيذا وتعزيز دور القضاء في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وفي الرقابة على شرعية وسلامة قرارات وأعمال مختلف المؤسسات والدوائر والأجهزة الحكومية .

6- إلغاء العمل بالقوانين الإستثنائية وقوانين الطوارىء المعمول بها في بعض البلدان العربية. وسن قوانين وتشريعات تضمن عدم الإعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية[1] .

ب- **إصلاح السلطة التشريعية:**

يعتبر وجود مجالس تشريعية يختار أعضاؤها عن طريق الإنتخابات أحد أهم مؤشرات الممارسات الديمقراطية خاصة إذا كانت هذه المجالس سواء الوطنية أو المحلية بمثابة قنوات يمارس من خلالها المواطنين حقوقهم السياسية والمدنية من خلال عملية المشاركة في

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص. 120.

صياغة القوانين والقواعد القانونية والتشريعية والمساهمة في عمليةاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة والتي تعمل السلطة التنفيذية على تطبيقها .وتتم عملية إصلاح السلطة التشريعية من خلال التركيز على الآليات التالية:

- **الأخذ بآلية الفصل بين السلطات**
- **تطويرالعمل البرلماني من خلال مجموعة من الآليات التي تساهم في التطوير المؤسسي**
- **إصلاح النظام الإنتخابي .**
- **تفعيل دور الأحزاب السياسية.**
- **تشجيع المشاركة السياسية[1].**

2- إصلاح السلطة التنفيذية:إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية:

باعتبار أن الأجهزة الإدارية أداة حكومية لتنفيذ السياسة العامة ومن ثم تحقيق التنمية الإنسانية . ويتجسد إصلاح المنظومة العامة لإدارة الحكم في تشخص الكيفية التي تتم بها

[1] E. Simonis,**Op Cit**. p.10.

ممارسة السلطة وتوزيعها توزيعا متوازنا داخل المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق اللامركزية والمساءلة الداخلية وتمثل مختلف جماعات المجتمع مصدر للمساءلة الخارجية.

ويشير تقرير البنك الدولي أن الحوكمة الجيدة من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن هذه المنطقة تتصف بوجود فجوة حوكمة لأنها تعاني من إنخفاض جودة الادارة في القطاع العام عن ماهو متوقع بالنسبة لمستويات دخولها وإن هذا القصور المؤسسي في الدول العربية أدى إلى فجوة التنمية ولهذا فإن تنمية رؤية استراتيجية وبناء إطار مؤسسي لتدعيم هذه الرؤية يمثل أحد أولويات الإصلاح في المنطقة[1] .

ومن خصائص نظم الإدارة في الوطن العربي أنها تشترك نظم الإدارة في الدول العربية في مجموعة من الخصائص على الرغم من وجود مجموعة من الاختلافات بينها أن الإدارة العامة في هذه الدول هي إدارة مقلدة أكثر منها أصيلة نظرا لتأثير الإرث الاستعماري على إداراتها.

[1] ترليزاتيز ميناسيان، **مرجع سابق**، ص. 56.

كما أن البيروقراطيات فيها تفتقر إلى كوادر ماهرة قادرة على التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية كما أن هذه البيروقراطيات تتمتع باستقلال كبير لاحتكارها الخبرة الفنية ووجود اتجاهات غير إنتاجية في أجهزتها. بالإضافة إلى التناقض بين الوضع الرسمي والواقع الحقيقي حسب ما يسميه "ريجس" بالرسمية والتي تجعل من الصعب فهم النظام لإداري لهذه الدول لذلك وجب أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار أثناء الشروع في عملية الإصلاح الإداري[1].

3- إصلاح السلطة القضائية: يضمن القضاء توفير الرقابة علىالسلطات الأخرى في الدولة من خلال محاسبة المؤسسات والمسؤولين عن أفعالهم وتصرفاتهم .كما تلعب المؤسسات القضائية أيضا دورا هاما في ضمان حكم القانون من خلال تفسير دستورية القوانين التشريعية والملراسيم التنفيذية ومن خلال ضمان الإلتزام بقوانين البلاد وعدم تجاوزها كما يوفر القضاء أيضا مرجعا لفض النزاعات بين المواطنين إلا أن واقع القضاء في الدول

[1] أحمد عاشور،**تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح إدارة الحكم في الدول العربية**،القاهرة،فبراير2005،ص.06.

العربية يشكل عائقا كبيرا أمام إرساء دعائم الحكم الراشد فيها ولهذا فإنه من أولويات عملية الإصلاح السياسي إجراء إصلاح في النظام القضائي حتى يتماشى مع دعائم الحكم الراشد.

إن السلطة القضائية في الأنظمة السياسية العربية دستوريا مستقلة إلا أن هذه الأخيرة حافظت على حضور السلطة التنفيذية داخل السلطة القضائية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرؤساء أو الملو ك في تعيين أعضاء السلطة القضائية وعزلهم بالإضافة إلى التباعد بين ما تنص عليه النصوص القضائية والواقع نظرا للإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان .كما أن وجود المخصصات المالية للقضاء في يد السلطة التنفيذية يحد من أستقلالية السلطة التنفيذية ناهيك عن عدم كفاءة إدارة العدالة وعدم تمكنها من حماية وضمان حقوق الإنسان .

خاتمة

خاتمة:

في الاخير يمكن القول أن المؤسسات بإعتبارها كرافد من روافد الدولة مطالبة بإعداد استراتيجيات جديدة يتعين القيام بها وتسخيرها خدمة للتنمية المستديمة المرفقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (R.S.E) وهي مطالبة كذلك بالولوج والتحكم في مختلف المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني والجانب الاجتماعي والثقافي، مما يتطلب أن يكون الأمر ذا علاقة بأولويات تحددها كل دولة من واقع قدراتها المستنبطة من قياس عناصر قوتها.

كما يجب إعداد تصور للنتائج المرتقب الوصول إليها، ولن يتأتى ذلك إلا بتبني الاستراتيجيات الكفيلة بالحصول على هذه النتائج المرتقبة، فلخلق نجاح في هذه النقاط الاستقطابية من ناحية الإطار المؤسساتي، يتعين على المؤسسات كروافد أن تقوم باختيارات حرة وواضحة المعالم لأجل تقييم أفضل وواضح وبطريقة مثلى للنتائج.

لذا يتعين عليها ومنذ البداية الاعتماد على استراتيجيات واضحة المعالم من واقع النظرات الجديدة للحكم والتسيير والإرشاد المبني على الاكتشافات والابتكارات الجديدة في مجال إدارة الأعمال

إن على المستوى الكلي أو الجزئي، لأن الحاكمية والحكم الراشد كمصطلح يتضمن اليوم وأكثر من أي وقت مضى الكثير من المعاني وأصبح يستعار من استراتيجياته الابتكارية المرنة الكثير من الاستخدامات في مجالات الاقتصاد، السياسة، التنمية المستديمة، التقدم مع تقليص حدة المشاكل...الخ، فمصطلح الحكم الراشد يرتبط بالعديد من أنواع السياسات العمومية و/أو الخاصة ويتميز بدلالة واقعية على مختلف المستويات الإقليمية للتدخل: فمن الحاكمية المحلية إلى الحاكمية العالمية، مرورا بالحاكمية الحضرية، إضافة إلى تلك الحاكمية المتعلقة بالمناطق الأوروبية والآسيوية للسياسات النقدية، التشغيل، المؤسسات، شبكة المعلومات والأنترنت.

وبعبارة أخرى يمكن أن نتكلم كذلك عن الحاكمية الإجمالية تتمثل في أن التطور الاجتماعي والديمقراطية هي عمليات تتدعم بصفة متعاضدة، فالديمقراطية تشكل جزءا لا يتجزء من التنمية والمترجم كتوسع في الحريات الحقيقية حيث أن الحريات الشخصية يجب أن يتم تقبلها، ومن هذا المنظور فأن التوسع في الحريات يشكل الهدف الأول والوسيلة الأساسية للتنمية.

فأسلوب الحاكمية ومنه الحكم الراشد له الكثير من التأثيرات على سلوك الأفراد الذي ينعكس على سلوك المنظمات والحكومات والدول، فأسلوب المشاركة يؤدي شيئا فشيئا أو يقود إلى مؤسسات

تتميز بخاصية المساواة والتي تحل محل المؤسسات السابقة ذات إدارة الأعمال الكلية والجزئية غير المرنة والتي بدورها جعلت من أفكار وسلوكات الأفراد شبه مسجونة ومقيدة كما عالج ذلك Das Guptaفي دراسة حديثة، بحيث عكست هذه الدراسة سلوكات الأفراد في بناء الدولة القوية القائمة على الحكم الراشد، لأن ذلك هو الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية المحلية خاصة على مستوى الجماعات المحلية والحكم المحلي. كما هو الشأن في العديد من المناطق المتميزة بشساعة الانتشار الأفقي لمؤسسات الجماعات المحلية وما يحدث بها يوميا من مناوشات وصراعات تخفي غياب الحكم الراشد وتظهر أن الأشياء مجرد مجابهات عشائرية وحسد وبغضاء بحكم حب التفوق الأجوف وغلبة سيادة عقدة التسيير من منطلق التشهير بالقبيلة والعشيرة والدوار.

فالأسلوب الجديد للحاكمية يشجع إذن المسؤولية المحلية كما ذكرنا ويزيد في الحراك الاجتماعي ويمكن أن يذهب لغاية التأثير على المعدلات الديموغرافية كما عالجها الكثيرون.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1* الكتب:

أ- باللغة العربية:

01. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني / يناير 1997.

02. حسن كريم، **الفساد السياسي والحكم الصالح في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

03. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).

2* المجلات:

04. سلوى شعراوي جمعة، " مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، " **المستقبل العربي**، حلقة نقاشية أدارها علي الدين هلال، القاهرة: في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (21- 06- 1999)، ص ص. 107 – 116.

05. الأخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " إسقاط على التجربة الجزائرية "** (الجزائر: جامعة محمد بوضياف – جامعة أبي بكر بلقايد).

ب- باللغة الأجنبية:

06. Suchitra Punyaratabandhu, **COMMITMENT TO GOOD GOVERNANCE, DEVELOPMENTAND POVERTY REDUCTION: METHODOLOGICAL ISSUES IN THE EVALUATION OF PROGRESS AT NATIONAL AND LOCAL LEVELS** (Bangkok, Thailand: National Institute of Development = Administration, March 29, April 2, 2004)

3 * الأبحاث والتقارير:

07. Clay Wescott, **Measuring Governance in Developing Asia** (Manila, Philippines: Asian Development Bank (ADB) Thursday, February 17, 2000) Presentation Paper for, The Seminar on

International Experience on Good Governance and Fighting Corruption

08. Jeff Huther, Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance of the Debate on Fiscal Decentralization**.

09. The CDP Report 2004, **Commitment to good governance, development and poverty reduction**,

10. Udo E. Simonis, **Defining Good Governance — The Conceptual Competition is On** (Best.-Nr. 2004-2005).

4* مواقع الكترونية:

11. راوية توفيق، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**، في:

http://www.albayan- magazine.com/files/africa/2.htm

12. نادر فرجاني، **عن الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال إفريقيا**، في:

http:www.almishkat.org/gov01.htm#preface.

13. عبد الغفار شكر، **نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي**، في:

http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil-society-06012005-01.htm

14. _______ ، **الديمقراطية والحكم الصالح**، في الموقع:

http:www.fco.gov.uk/servlet/front?pagename=openmarket/xcelrate/showpage&c=page&cid=10933/49044210.

الفهرس

الفهرس:

مقدمـة ....أ

<u>الفصل الأول</u>: نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد..02

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية وعلاقته بالحكم الراشد..........................02

المطلب الأول: في مفهوم التنمية وتطوراتها......................................02

المطلب الثاني: في ماهية الحكـم الر اشـد......................................09

المبحث الثاني: العناصر المتفاعلة فـي الحكم الراشـد..........................21

المطلب الأول: الإدارة الحكومية والقطاع الخـاص..............................21

المطلب الثاني: المجتمع المدنـي..25

<u>الفصل الثـاني</u>: قياس الحكم الراشد وآليات تطبيقه قـي الأنظمـة السياسية المختلفـة،

دراسة لواقع الانظمة في الوطن العربي...33

المبحث الأول: مؤشرات ومعايير تطبيقية للحكم الراشد...........................33

الفهرس:

المطلب الأول: قياس الحكم الراشد من خلال المؤسسات الدولية....................33

المطلب الثاني: الابعاد التطبيقية للحكم الراشد.................................42

المبحث الثاني: العلاقة الواقعية بين الديمقراطية و الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية:

أي مجال لتطبيقها عربيا...47

المطلب الأول: شدة الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحكم الراشد....47

المطلب الثاني: واقع ومجالات تطبيق الحكم الراشد في الوطن العربي...............59

الخاتمة...69

قائمة المراجع...73

الفهرس...78



مـلخص المذكرة

تهدف هذه المذكرة الى معالجة اشكالية تطبيق مبادئ الحكم الراشد في النظم السياسية المختلفة مع الاشارة الى التجارب في الوطن العربي، والتي خلصت الى أن الاشكالية لا تكمن في المبادئ التي يبنى عليها الحكم بل يتعين منذ البداية الاعتماد على استراتيجيات واضحة المعالم من واقع النظرات الجديدة للحكم والتسيير والإرشاد المبني على الاكتشافات والابتكارات الجديدة في مجال إدارة الأعمال إن على المستوى الكلي أو الجزئي، لأن الحاكمية والحكم الراشد كمصطلح يتضمن اليوم وأكثر من أي وقت مضى الكثير من المعاني وأصبح يستعار من استراتيجياته الابتكارية المرنة الكثير من الاستخدامات في مجالات الاقتصاد، السياسة، التنمية المستديمة، التقدم مع تقليص حدة المشاكل.

الكلمات المفتاحية:1/الحكامة2/الجودة السياسية
3/الحكم الجيد 4/الاداء الحكومي
5/المؤسساتية 6/الهندسة السياسية